نظام الرقابة على النقدية

في القوائم المالية تعتبر السيولة من الأمور آلةامة التي يتطلع إليها المستثمرون و المقرضون عند اتخاذ قراراتهم، حيث تبين هذه السيولة قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات والقدرة على توزيع الأرباح. وتعتبر النقدية من أكثر الأصول سيولةً، حيث تشتمل على الأوراق والعملات المعدنية والشيكات المسحوبة على البنوك دون تعليق هذه الشيكات على قيد أو شرط.

نظام الرقابة الداخلية للنقدية:

تحرص المنشآت على إنشاء الأنظمة الرقابية الداخلية للنقدية وذلك من أجل ضبطها ومراقبتها لأنها تنتقل من شخص إلى آخر بمجرد الحيازة دون وجود دليل مادي ملموس على مالكها الأصلي. لذلك نجد أن المنشآت التجارية توفر بعض وسائل الرقابة على النقدية من أجل الحد من التلاعب بها وعدم ضياعها، ومن هذه الوسائل ما يلي:

وسائل الرقابة على المقبوضات والمدفوعات:

- فصل الوظائف بين المقبوضات والمدفوعات بحيث ما هو مسئول عن تحصيل المبالغ غير مسئول عن صرف هذه المبالغ.
- تقسيم الوظائف والاختصاصات بين إدارة النقدية بحيث يكون عمل موظف ما هو مراجعة لعمل موظف آخر.
- إيداع المتحصلات يوميا في البنك مع مطابقة ما تم تحصيله مع ما تم إيداعه.
- جميع مدفوعات المنشأة تكون عن طريق الشيكات ما عدا المبالغ صغيرة الحجم فإنها تصرف عن طريق صندوق المصروفات النثرية مثل طوابع البريد.
- إصدار شيكات متسلسلة الأرقام بحيث يسهل متابعتها ومراجعتها والتأكد من صحتها.
- الفصل بين وظيفة اعتماد الصرف وبين وظيفة التوقيع على الشيكات.
- مطابقة الرصيد الدفتري للمقبوضات والمدفوعات مع الأرصدة الظاهرة في كشف البنك وإعداد مذكرة التسوية.